



التحديات المنهجية والواقعية لدراسة النوازل المالية المعاصرة *Methodological and Practical Challenges in Studying Contemporary Financial Issues*

محمد بن السايح
مخبر الدراسات الإسلامية واللغوية
جامعة الأغواط (الجزائر)
bensayah18@gmail.com

عبد اللطيف كادي *

مخبر الدراسات الإسلامية واللغوية
جامعة الأغواط (الجزائر)
a.kady.si@lagh.univ.dz

تاريخ النشر: 15.07.2026

تاريخ القبول: 07.05.2026

تاريخ الاستلام: 12.11.2025

ملخص:

يواجه الباحثون في مجال النوازل المالية المعاصرة جملةً من التحديات والتعقيدات التي حالت في كثير من الأحوال دون الوصول إلى اجتهادات منضبطة بأصول الشريعة وقواعدها. تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تلك التحديات وتحليلها في ضوء المنهج التحليلي النقدي، مع التنصيص على جملة من المقترحات والمخارج التي قد يستعان بها في دراسة النوازل المالية المعاصرة. وخلصت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر في دراسة النوازل المالية يرجع إلى اختلال المنهج الاجتهادي من جهة التكييف الفقهي، وضعف الإحاطة بالواقع الاقتصادي من جهة أخرى. مما يدفع إلى ضرورة بناء رؤية منهجية متكاملة تقوم على مراعاة المقاصد والعلل مع الالتزام بالضوابط الشرعية، وتفعيل فقه الموازنات في الاجتهاد المالي.

الكلمات المفتاحية: التحديات؛ النوازل المالية؛ الاجتهاد التنزيلي.

Abstract:

Researchers in the field of contemporary financial issues face a host of challenges and complexities that have often hindered the development of well-established juristic interpretations grounded in the principles and rules of Shariah. This study aims to identify and analyse these challenges through an analytical and critical jurisprudential methodology, while proposing a set of recommendations and solutions that can be utilised in the study of contemporary financial issues. The study concluded that the primary challenge in examining financial issues stems from an imbalance in juristic methodology regarding legal classification (takyeeef fiqhi) on one hand, and an inadequate grasp of economic realities on the other. This necessitates the development of a comprehensive methodological vision based on consideration of the higher objectives and underlying causes (maqasid and 'ilal), while adhering to Shariah principles and activating the jurisprudence of balances (fiqh al-muwazanat) in financial juristic reasoning.

Keywords: Financial Issues; Juristic Reasoning; Critical Methodology.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد:

تعدّ النوازل المالية المعاصرة من أبرز ميادين الاجتهاد الفقهي في هذا العصر؛ لما تشهده من تسارع في التطور الاقتصادي والمصرفي، واتساع نطاق المعاملات المالية التي لم تكن معهودة قبل. وقد أفرزت هذه التحولات تحديات كبيرة أمام الباحثين والفقهاء، سواء من جهة المنهج المستخدم في دراسة هذه النوازل، أو من جهة الواقع المتغير الذي يولدها ويُعيد تشكيلها باستمرار. غير أنّ البحث في هذه النوازل لا يمكن أن يكون مجدياً إلا إذا تأسس على منهج علمي رصين يجمع بين الفهم العميق لقوانين الشرع وأصوله، وبين إدراك الواقع الاقتصادي ومكوناته التقنية والقانونية. وغياب التوازن بين هذين البعدين، المنهجي والواقعي، يُفضي إلى اضطراب الفتوى، أو ضعف الاجتهاد أمام تعقيد المسائل الحديثة.

ومن هنا يمكن إثارة الإشكال الآتي:

كيف يمكن بناء دراسة فقهية للنوازل المالية المعاصرة تراعي التوازن بين المنهج الاجتهادي والواقع المتغير، في ظل التحديات المنهجية والميدانية التي تفرضها البيئة المالية الحديثة؟

أهداف البحث:

- بيان الأسس المنهجية لدراسة النوازل المالية المعاصرة.
- الكشف عن أبرز التحديات المنهجية والواقعية التي تواجه الباحث الفقهي.
- تحليل طبيعة العلاقة بين المنهج الفقهي والواقع المالي المعاصر.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تأصيل المنهج الفقهي في التعامل مع المتغيرات المالية، ضمن رؤية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتبرز مدى مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على التفاعل مع الوقائع المستجدة دون إخلال بثوابته.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج التحليلي النقدي، القائم على تحليل النصوص الفقهية والأصولية، واستقراء التطبيقات المعاصرة في الفتوى والاجتهاد المالي، ثم نقدها وتقويمها في ضوء المقاصد الشرعية.

2. التعريف بمفردات البحث

من المناسب في مطلع هذا البحث أن يتم التعريف بمفردات الموضوع؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وفيه تعرضت إلى التعريف بالنوازل المالية وبيان ضوابطها، ثم عرض التطور الزمني لمنهج دراسة النوازل، ليُختتم المبحث ببسط خصائص النوازل المالية وسماتها.

1.2. مفهوم النوازل المالية وضوابطها:

النوازل لغةً: جمع نازلة، وهي اسم فاعل من نزل، قال ابن فارس: "النون والزاي واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط الشيء ووقوعه، وأكثر ما تطلق على نزول أمر فيه شدة" (أحمد، 1972)⁽¹⁾. وتطلق أيضا على المصيبة الشديدة من شدائد الدهر التي تنزل بالناس⁽²⁾.

ونعني بالنوازل في الاصطلاح الفقهي: «الوقائع المستجدة التي تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها»⁽³⁾، وهي قسم من أقسام الاجتهاد التنزيلي الذي يتناول الأحداث المتجددة في حياة الناس. أما النوازل المالية المعاصرة؛ فهي تلك القضايا الاقتصادية الحديثة التي لم يرد فيها نص صريح، وتحتاج إلى اجتهاد فقهي يوازن بين مقاصد الشريعة ومقتضيات العصر. وتشمل مجالات متعددة كالمعاملات البنكية، وأدوات التمويل، والاستثمارات، والتأمين، العملات الرقمية وغيرها⁽⁴⁾.

2.2. الضوابط المنهجية لدراسة النوازل المالية:

تُضبط دراسة هذه النوازل بجملة من الضوابط المنهجية، أهمها⁽⁵⁾:

- ضرورة فهم الواقعة المالية فهماً دقيقاً من خلال خبراء الاقتصاد والمال.
- الرجوع إلى مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية في باب المعاملات.
- تجنّب التعسف في القياس أو التوسع في المصالح دون ضوابط.
- اعتبار المآلات الشرعية والاجتماعية للفتوى الصادرة بشأنها.

3.2. تطور منهج دراسة النوازل في الفقه الإسلامي □:

عرف الفقه الإسلامي منذ قرون اهتماماً كبيراً بالنوازل، خاصة في مدارس الأندلس والمغرب حيث ازدهر فقه "النوازل" كفنٍّ مستقل، وقد ميّزه دقة تنزيل القواعد على الوقائع الجزئية. غير أن منهج دراسة النوازل تطوّر في العصر الحديث مع ظهور القضايا المالية المعاصرة؛ فانتهل من الجهد الفردي إلى العمل الجماعي عبر المجامع الفقهية، التي أصبحت الإطار المؤسسي الأبرز للاجتهاد في القضايا المالية الحديثة.

لكن هذا التطور لم يمنع بروز تحديات منهجية جديدة، أهمها صعوبة تحديد المناط الحقيقي للحكم الشرعي في القضايا المعاصرة، وتعمّد الواقع الاقتصادي الذي يستلزم معرفة دقيقة به.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، ص 894.

(2) الرازي، مختار الصحاح، ص 373؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 659.

(3) قلعي، معجم لغة الفقهاء، ص 471؛ الجيزاني، فقه النوازل، ص 125.

(4) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 15.

(5) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 2524؛ الجيزاني، فقه النوازل، ص 125.124؛ أحمد الضواحي: ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية المعاصرة، ص 92؛ عبد الله يوسف عبد الرحمن الحسني: الاجتهاد في المعاملات المالية المعاصرة - ضوابطه الأصولية، وتطبيقاته الفقهية، ص 190.189.

4.2. خصوصية النوازل المالية المعاصرة⁽¹⁾:

تمتاز النوازل المالية المعاصرة بخصوصيات تجعل دراستها أكثر تعقيداً من غيرها من النوازل الشرعية، من أبرزها:

- التداخل والتركيب: فمن أبرز ما تتميز به النوازل المالية المعاصرة كون النازلة الواحدة تتركب من عدة صورة، كل صورة تتطلب حكماً شرعياً وحدها كعقد المراجعة للأمر بالشراء مثلاً. ضف إلى ذلك تتداخل فيها الجوانب القانونية والمحاسبية والاقتصادية والشرعية.
 - التغير المستمر: فالأدوات المالية تتبدل في فترات قصيرة، مما يصعب إصدار أحكام ثابتة.
 - التأثير الواسع: إذ تمتد آثارها على الأفراد والمجتمعات والدول.
- لذلك؛ فإنّ الباحث في فقه النوازل المالية يحتاج إلى تكوين مزدوج يجمع بين الفقه والأدوات الاقتصادية، حتى لا يقع في أحد طرفي الخلل: الجمود على ظواهر النصوص دون فهم الواقع؛ أو الانسياق وراء الواقع دون ضبط شرعي.

3. التحديات المنهجية في دراسة النوازل المالية المعاصرة

تُعَدّ التحديات المنهجية من أبرز الإشكالات التي تواجه الباحثين في فقه النوازل المالية المعاصرة، إذ تتصل مباشرة بطريقة بناء الحكم الشرعي، وأدوات الاستنباط، ومناهج النظر في الوقائع الجديدة. فمع أن الأصول الفقهية في الشرع تمتاز بالمرونة والقدرة على استيعاب المستجدات، إلا أن تطبيقها على القضايا المالية الحديثة كشف عن جوانب قصور منهجية تتطلب التحليل والنقد.

1.3. صعوبة تحديد مناهج الحكم الشرعي في المعاملات الجديدة:

تحقيق المناط أساس الاجتهاد الفقهي في النوازل، لأنه يمثل الجسر الواصل بين النص والواقع. غير أنّ المعاملات المالية الحديثة تتسم بتعقيد كبير في بنيتها، مما يجعل استخراج العلة الشرعية من مضمونها مسألة دقيقة.

ففي كثير من المنتجات المالية المعاصرة - مثل عقود المشتقات أو الصكوك المركبة - تتداخل عدة عقود في منتج واحد، مما يُحدث التباساً في توصيفها الفقهي. فهل يُنزل عليها حكم البيع، أو القرض، أو السلم، أو الإجارة؟ هذا الخلط في التوصيف يؤدي إلى اضطراب في الحكم.

(1) شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص 17.16.

ويرجع أصل الإشكال إلى أن النصوص الشرعية جاءت بأوصاف بسيطة لمعاملات مباشرة، بينما الواقع المالي المعاصر يقوم على عقود مركبة ومؤسسات مالية ذات طبيعة قانونية معقدة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحليل دقيق للمعاملة المالية قبل تنزيل الحكم عليها⁽¹⁾.

2.3. غياب المنهج النقدي في التعامل مع القواعد الفقهية:

يعتمد بعض الباحثين في دراسة النوازل على النقل الحرفي للقواعد الفقهية القديمة دون ممارسة نقد منهجي أو مراجعة لمجال تطبيقها. وهذا يُعدّ من مظاهر الجمود الفقهي الذي يُعيق الإبداع الاجتهادي. يقول القرافي: «والجمود على المنقولات أبدا ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين»⁽²⁾.

فالقواعد مثل: «الأصل في المعاملات الإباحة» أو «كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا» تحتاج في واقع اليوم إلى تحليل دقيق لمدى انطباقها على المعاملات المستحدثة؛ لأن صور الربح والخسارة والمخاطر تغيّرت جذرياً.

إنّ المنهج التحليلي النقدي يقتضي إعادة فحص القواعد الفقهية في ضوء مقاصدها الأصلية لا في ضوء ألفاظها فقط، دون إغفال سياقها الزمني الذي نشأت فيه، فليس من المنهجية أن تُنقل قاعدة نشأت في واقع المعاملات البسيطة لتطبّق آلياً على النظام المالي العالمي القائم على أدوات معقدة⁽³⁾.

3.3. الخلط بين الاجتهاد الفردي والاجتهاد الجماعي:

من أبرز الإشكالات المنهجية المعاصرة وجود تداخل بين الفتاوى الفردية والاجتهادات الجماعية، مما يؤدي إلى اضطراب في المرجعية العلمية.

فبينما تتبنى المجامع الفقهية الكبرى منهجاً مؤسسياً يعتمد على التخصص الجماعي، لا يزال بعض الباحثين أو المؤسسات المالية يستندون إلى فتاوى أفراد أو اجتهادات شخصية، قد تفتقر إلى العمق في فهم الواقع المالي.

والمطلوب هنا ليس إلغاء الاجتهاد الفردي، بل تنظيم العلاقة بين الاجتهادين، بحيث يكون الاجتهاد الفردي مكتملاً لا موازياً للعمل الجماعي؛ لأنّ النوازل المالية المعقدة تتطلب تضافر جهود فقهاء، واقتصاديين، ومحاسبين، ومختصين في القانون التجاري⁽⁴⁾.

4.3. ضعف التكامل بين المنهج الأصولي والمقاصدي:

كثير من الدراسات المعاصرة في فقه المعاملات تميل إلى أحد طرفين:

(1) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج3، ص231؛ لعطاوي فتحي، التكييف الفقهي لقضايا المعاملات المالية المعاصرة، ص520.

(2) الفروق، القرافي، ج1، ص177.

(3) رابح صرموم، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، ص61.

(4) شعبان محمد اسماعيل: الاجتهاد الجماعي، ص121؛ الجيزاني: فقه النوازل، ص76.

- إمّا أن يسلك مسلك الجمود على النص فيحصر اجتهاده في ظاهر الأدلة دون اعتبار المقاصد.
 - أو إطلاق العنان للمقاصد فيتوسع في المصلحة على حساب الضوابط الشرعية.
- والمنهج السليم هو الجمع بين الفهم الأصولي والبعد المقاصدي، بحيث يُستثمر علم الأصول في ضبط مسالك الاستدلال، ويُستفاد من المقاصد في ترشيد عملية التنزيل. فالتحدي المنهجي الحقيقي اليوم هو بناء توازن معرفي بين النص والواقع، وبين الثابت والمتغير، بعيداً عن الإفراط والتفريط⁽¹⁾.

5.3. قصور بعض المناهج الأصولية عن استيعاب الواقع المالي:

يمكن القول بأن أدوات الاستنباط الفقهي القديمة كالقياس والمصلحة - تحتاج إلى تجديد في ضوء تعقيد الواقع المالي.

فعلى سبيل المثال، القياس الفقهي يواجه صعوبة في النوازل المركبة التي لا تجد نظيراً جزئياً في مسائل الفقه. والاستحسان أو سدّ الذرائع قد يُساء استعمالهما في قضايا مالية تحتاج إلى فهم اقتصادي دقيق. لذلك؛ لا بد من توسيع المنهج الفقهي ليتكامل مع أدوات التحليل الاقتصادي والمالي، دون أن يفقد خصوصيته الشرعية. وهذا ما يمكن تسميته بـ التحليل الفقهي المركّب، أي الجمع بين أدوات الفقه وأدوات الاقتصاد في دراسة النازلة⁽²⁾.

4. التحديات الواقعية في دراسة النوازل المالية المعاصرة

تتصل التحديات الواقعية اتصالاً وثيقاً بالتحديات المنهجية؛ إذ إنّ المنهج الفقهي لا يُثمر إلا بقدر ما يستوعب الواقع الذي يُنزّل عليه. وقد قرر الأصوليون أنّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، فلا يصحّ اجتهاد في واقعةٍ دون إحاطةٍ بخصائصها ومآلاتها. ومن هنا كان الفقه بالواقع شرطاً مكماً للفقه بالنص، بل ركنًا لازماً في الاجتهاد التنزيلي.

وفي ميدان النوازل المالية المعاصرة، يواجه الباحث الفقهي جملة من الإشكالات الواقعية التي تعيق إحكام التصور، ومن ثمّ تضعف القدرة على التنزيل الصحيح لأحكام الشريعة. يقول بن بية: "إن مرحلة التشخيص والتكييف للموضوع مرحلة معقدة، وكذلك مرحلة تلمس الدليل في قضايا لا نص بخصوصها ولا نظير لها لتلحق به"⁽³⁾. ويمكن إجمال أبرز هذه التحديات فيما يأتي:

1.4. تسارع المتغيرات الاقتصادية والمالية:

من خصائص الواقع المالي المعاصر سرعة التحول وتعدد الصور؛ فالأدوات المالية الجديدة تتبدّل في بنيتها ووظائفها خلال فترات وجيزة. وهذا التسارع يُحدث فجوة زمنية بين زمن الاجتهاد الفقهي وزمن الواقع العملي، فيبقى الاجتهاد في كثير من الأحيان متأخراً عن الوقائع.

(1) الجيزاني، فقه النوازل، ص 75؛ اسماعيل الحسني، مقاصد الشريعة والمعاملات المالية المعاصرة، ص 548.

(2) مقدودة مناري، تجديد منهج علم أصول الفقه، ص 439.

(3) ابن بية، صناعة الفتوى، ص 22.

وقد نبّه الأصوليون إلى ضرورة مراعاة تغير الأعراف والعوائد في باب المعاملات؛ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، فإذا تغير مناط العلة تغير الحكم تبعاً له. وقرروا قاعدة: "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"⁽¹⁾.

ومن ثم فإنّ دراسة النوازل المالية تستلزم اجتهاداً متجدداً قادراً على ملاحقة المستجدات المالية، لا بالفتوى الجزئية، بل بمنهج استقرائي يؤصّل للأشباه والنظائر⁽²⁾.

2.4. غلبة التعقيد على المعاملات الحديثة:

الواقع المالي اليوم يقوم على نظم مؤسسية وتقنيات مصرفية معقدة، تتطلب فهماً دقيقاً للآليات البنكية والمحاسبية. وهذا الواقع التقني المعقد يطرح تحدياً أمام من لم يتلق تكويناً اقتصادياً كافياً، مما يؤدي إلى قصور في التكيف الفقهي؛ إذ قد يُحكم على المعاملة قبل استيعاب بنيتها الكاملة. والتكيف الفقهي – كما قرره أهل الأصول – هو تنزيل الواقعة على جنسها الشرعي لتُعرف حقيقتها الحكمية، وهو شرط سابق على الاستنباط. وعليه، فإنّ الحكم على المعاملة دون تحقيق مناطها يُعدّ خللاً في المنهج، كمن يحكم على بيع الأسهم أو العملات الرقمية دون الوقوف على حقيقتها وطرائق تداولها⁽³⁾. ولذلك، ينبغي أن يكون الاجتهاد في النوازل المالية اجتهاداً مؤسسياً تكاملياً، يشترك فيه الفقيه والخبير المالي والمحاسب القانوني، تحقيقاً لمبدأ "تبادل التخصصات" الذي يقتضيه فقه التنزيل المعاصر.

3.4. هيمنة الأنظمة الاقتصادية الوضعية:

من التحديات الكبرى التي تواجه الفقه المالي الإسلامي أنّ الواقع الاقتصادي العالمي تحكمه منظومات وضعية قائمة على فلسفات مادية، كالرأسمالية والليبرالية، وهي أنظمة لا تنطلق من مقاصد الشريعة في العدل والتكافل.

وبناءً عليه؛ فإنّ دراسة النوازل المالية داخل هذا الواقع تقتضي وعياً بمحدودية المجال الشرعي في ظل هيمنة تلك النظم، مع المحافظة على المبدأ الفقهي. فالاجتهاد الفقهي لا يملك أن يغير النظام الاقتصادي العالمي، لكنه مطالب بتقديم البدائل الشرعية الممكنة ضمن الإطار القائم، دون تفريط في الثوابت⁽⁴⁾.

وهنا يبرز التحدي في تحقيق الموازنة بين الممكن الشرعي والممكن الواقعي، وهي موازنة دقيقة أشار إليها الإمام الشاطبي بقوله: "النظر في المآلات معتبر مقصود شرعاً"⁽⁵⁾.

(1) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 39.

(2) عصام صبيحي، صالح شرير، تغير الأحكام الشرعية تطبيقاً وتأصيلاً، المعاملات المالية أنموذجاً، ص 115.

(3) لعطاوي فتحي، التكيف الفقهي لقضايا المعاملات المالية المعاصرة، ص 520.

(4) اليمين شباح، منهج البدائل الشرعية في الاجتهاد المعاصر، ص 29.

(5) الشاطبي، الموافقات، ج 4، ص 194.

4.4. تشتت المرجعية المؤسسية في الفتوى المالية:

من مظاهر الخلل الواقعي في ميدان النوازل المالية تعدد الجهات المصدرة للفتوى، وتفاوت مناهجها في الاجتهاد والتنزيل، مما أحدث نوعاً من الاضطراب في المرجعية الفقهية. ففي الوقت الذي تصدر فيه المجامع الفقهية قرارات جماعية مبنية على بحث علمي متكامل، نجد بعض الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية تميل إلى التيسير غير المنضبط، تحت ضغط المنافسة التجارية.

وهذا التباين في المرجعية يؤدي إلى فقدان الضبط الاجتهادي، ويُضعف ثقة المتلقين في الفتوى المالية الإسلامية. والحلّ في ذلك يتمثل في تفعيل العمل المؤسسي الفقهي الجماعي، وتوحيد المعايير الشرعية للمؤسسات المالية، بما يضمن اتساق الاجتهاد واستقراره⁽¹⁾.

5.4. غياب مراكز بحثية متخصصة في فقه النوازل المالية:

لا يزال البحث الفقهي في النوازل المالية يعتمد في كثير من البلاد الإسلامية على جهود فردية أو اجتهادات متفرقة، بينما تحتاج طبيعة هذه القضايا إلى مؤسسات بحثية متخصصة تملك القدرة على التحليل الميداني والفقهي المتكامل.

فالبحوث الأكاديمية في الجامعات - على أهميتها - تبقى نظرية في الغالب، في حين أن النوازل المالية تتطلب تفاعلاً مباشراً مع الواقع المصرفي والاستثماري. لذلك، فإنّ إنشاء مراكز بحثية فقهية اقتصادية متخصصة يُعدّ من الضرورات العلمية لتطوير الفقه المالي الإسلامي⁽²⁾.

5. ملامح التجديد في المنهج الفقهي لدراسة النوازل المالية

تمثّل النوازل المالية المعاصرة ميداناً خصباً لاختبار مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على الاستيعاب والتجديد ضمن أصوله المنضبطة. ومن ثمّ فإنّ بناء منهج فقهي متجدّد في التعامل مع هذه النوازل لا يعني تجاوز قوانين الشرع، بل يعني استثمار أدواته وفق مقتضيات العصر، على نحو يُبقي الفقه حيّاً فاعلاً، قادراً على الإرشاد والتقويم.

هذا المنهج المقترح يقوم على أركان علمية ومنهجية متكاملة، نعرض أبرزها فيما يأتي:

(1) مقدودة مناري، تجديد منهج علم أصول الفقه، شعبان محمد اسماعيل، الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، ص121؛ محمد بن أحمد بن صالح الصالح، دور المجامع الفقهية في ترشيد المصارف الإسلامية، ص 44.11؛ عبد القادر جدي، عمل المفتي في النوازل، ص58.

(2) عبد القادر جدي: عمل المفتي في النوازل، ص56؛ محمد بن أحمد بن صالح الصالح، دور المجامع الفقهية في ترشيد المصارف الإسلامية، ص48.

1.5. تأسيس النظر الفقهي على فهم الواقع الاقتصادي المعاصر:

إنّ الفقيه في القضايا المالية لا يمكنه أن يُحسن الاجتهاد دون إدراكٍ دقيقٍ لطبيعة البيئة الاقتصادية التي يُجتهِد فيها؛ إذ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره. فيجب في حق المفتي أن يكون عارفاً بواقع الناس وأعرافهم وأحوالهم، إلى جانب علمه بالأحكام والأدلة.

فالاجتهاد الفقهي المعاصر يحتاج إلى معرفة تفصيلية بمفاهيم الاقتصاد الحديث: كالنظام المصرفي، وآليات التمويل، والسياسات النقدية، وأثر التضخم، وغيرها من المفاهيم التي تُحدّد سياق المعاملة ومناطقها.

وعليه، فإنّ المنهج الفقهي المتجدّد يجب أن يبدأ بمرحلة التحليل الواقعي الموضوعي، تُدرس فيها المعاملة من حيث بنيتها ووظائفها الاقتصادية قبل تنزيل الحكم الشرعي عليها⁽¹⁾.

2.5. اعتماد المنهج المقاصدي في ضبط الغايات الاقتصادية:

لا يقتصر الاجتهاد المالي على البحث عن الإباحة أو المنع في صور التعامل، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق مقاصد الشريعة في العدالة والتكافل والاستقرار المالي.

فالشريعة في جوهرها تهدف إلى تنظيم حركة المال بما يضمن تداوله المشروع، ويمنع الظلم والاستغلال والاحتكار. ومن ثمّ فإنّ كل اجتهاد فقهي لا يراعي هذه المقاصد العليا يكون ناقصاً في بنيته. وقد قرّر ابن عاشور أن المقاصد: "هي المعاني والحكّم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها"⁽²⁾، فكل استنباط فقهي لا يستحضرها في تحليله يكون عرضةً للانفصال عن روح التشريع. وعليه؛ فإنّ المنهج المقاصدي يجب أن يكون أداةً ضابطةً للاجتهاد الفقهي، بحيث يُوازن بين المقصد الشرعي والمصلحة الاقتصادية دون إفراط أو تفريط.

3.5. التفريق بين الاجتهاد في "الأصول" والاجتهاد في "التنزيل":

من المزالق المنهجية الشائعة الخلط بين الاجتهاد التأصيلي والاجتهاد التنزيلي. فالأول يتعلق باستخراج الحكم من الدليل، أما الثاني فيتعلق بتطبيقه على الواقع المتجدد. والأول يقوم به الفقيه المؤصل، والثاني يحتاج إلى تكامل بين الفقيه والخبير الاقتصادي. ومن هنا، فإنّ المنهج التحليلي المتجدد يقتضي إقامة جسور التعاون بين المتخصصين في الفقه والاقتصاد، لتتوحّد الرؤية بين "النظر الشرعي" و"الفهم التنزيلي". فالاجتهاد في النوازل المالية ليس مجرد إلحاق جزئيات بنظائر، بل هو تفاعل علمي متعدد التخصصات يُعيد صياغة العلاقة بين النص والواقع ضمن نسق معرفي جامع⁽³⁾.

(1) أحمد لشهب: أهمية التكيف في الاجتهاد المعاصر، ص 257.

(2) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، ص 55.

(3) اسماعيل الحسني، مقاصد الشريعة والمعاملات المالية المعاصرة، ص 562.

4.5. تفعيل المنهج النقدي في تقويم اجتهادات المؤسسات المالية الإسلامية:

إن كثرة الاجتهادات الصادرة عن المجامع والهيئات الشرعية في المؤسسات المالية تستدعي تحليلاً نقدياً علمياً، لا يقتصر على التبرير أو التلقّي، بل يهدف إلى تقييم البنية الأصولية والفقهية للقرارات. فالنقد العلمي المنهجي هو ما يُبقي الاجتهاد الفقهي حياً متجدداً، ويحميه من الجمود أو التساهل. وينبغي أن يقوم هذا النقد على ضوابط أصولية، منها: التحقق من سلامة تحقيق المناط، ومراعاة ضوابط المصلحة الشرعية، والتأكد من عدم مصادمة مقاصد الكليات الشرعية. وعليه؛ يصبح النقد العلمي أحد أدوات التطوير المنهجي في الفقه المالي المعاصر، لا معول هدمٍ أو تشكيك⁽¹⁾.

5.5. تأصيل فقه المآلات في الاجتهاد المالي:

تؤكد التجربة المالية المعاصرة أنّ الحكم على المعاملات لا يكتمل إلا بالنظر في مآلاتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد قرّر الإمام الشاطبي أنّ: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً"⁽²⁾. وهذا أصل أصول في الاجتهاد التنزيلي. فالمعاملة التي تُفضي إلى اضطراب الأسواق أو إفقار شريحة من المجتمع، وإن كانت في ظاهرها مباحة، قد تُمنع سداً للذرائع أو حفظاً لمصلحة الأمة. لذلك؛ فإنّ إدماج فقه المآلات في التحليل الفقهي المالي يمثل خطوة مركزية في بناء منهج فقهي متجدد يجمع بين التحليل الشرعي والوعي الاقتصادي⁽³⁾.

6.5. التكامل بين النص والاجتهاد في ضوء مقاصد الشريعة:

المنهج التحليلي المتجدد لا يُقصي النصوص ولا يُطلق العنان للعقل، بل يُقيم تكاملاً معرفياً بين النص والاجتهاد، بين الثابت والمتغير. فالنص الشرعي هو المصدر الأعلى الذي يُوجّه الاجتهاد ويضبطه، بينما الاجتهاد التحليلي هو الوسيلة التي تُفعّل النص في واقعٍ جديد. وهذا التكامل هو ما يجعل الفقه الإسلامي قادراً على الاستمرار في قيادة الحياة الاقتصادية دون أن يفقد هويته أو واقعيته⁽⁴⁾.

(1) الجيزاني، فقه النوازل، ص 76.

(2) الشاطبي: الموافقات، ج 5، ص 177.

(3) محمد فتحي العتري، حسان سليمان، عبد الباري بن أوانج، قواعد المآلات وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة، ص 95.

(4) اسماعيل الحسني، الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، ص 548.

7.5. بناء الوعي المنهجي لدى الباحثين في الفقه المالي⁽¹⁾:

يُعدّ ضعف التكوين المنهجي أكبر عائق أمام الاجتهاد الرصين في المعاملات المعاصرة. فالمنهج الاجتهادي المتجدد لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود باحثين مؤهلين أصوليًا، مطلعين على العلوم الاقتصادية المعاصرة.

ومن ثمّ، يجب أن تُوجّه الجهود الأكاديمية إلى تطوير مناهج التعليم الفقهي لتجمع بين التأصيل الشرعي والتحليل الواقعي، وهو ما يضمن استمرار التجديد المنضبط في فقه النوازل المالية.

6. الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تُبرز التحديات المنهجية والواقعية التي تعترض الباحثين في دراسة النوازل المالية المعاصرة، وأن تضع معالم منهج فقهيّ متجددٍ قادر على التعامل مع هذه التحديات في ضوء مقاصد الشريعة وضوابطها الأصولية.

وقد تبين من خلال الدراسة ما يأتي:

- إنّ النوازل المالية المعاصرة تمثل أحد أكثر ميادين الاجتهاد الفقهي حيويةً وتعقيداً؛ لما تتسم به من سرعة التغير وتداخل العوامل التقنية والاقتصادية والسياسية.
- تواجه الدراسات الفقهية المعاصرة صعوباتٍ منهجيةً بارزة، من أهمها: اضطراب منهج التكيف الفقهي، وتفاوت الربط بين القواعد الأصولية والمستجدات الواقعية.
- التحديات الواقعية تتمثل في تسارع المتغيرات الاقتصادية، وغلبة التعقيد على المعاملات الحديثة، وتشتت المرجعية الفقهية، وهيمنة الأنظمة الوضعية على الأسواق المالية.
- إنّ الفقه المالي الإسلامي - رغم ما يواجهه من ضغوط واقعية - يمتلك من المرونة الأصولية والمقاصدية ما يؤهله للتجديد وضبط التعاملات المالية ضمن الإطار الشرعي.
- إنّ النقد العلمي المنضبط لا يُعدّ مظهرًا من مظاهر المعارضة، بل هو ركيزة أساسية لتقويم الاجتهادات وتصحيح المسار الفقهي للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تبين أنّ تكامل التخصصات بين الفقهاء والاقتصاديين ضرورة علمية لإنتاج فقه مالي رصين، وأنّ الاجتهاد المؤسسي الجماعي هو الضامن لاستقرار الفتوى المالية المعاصرة.

(1) فتحي لعطاوي فتحي، التكيف الفقهي لقضايا المعاملات المالية المعاصرة، ص 520.

المقترحات المنهجية:

- إعادة تأهيل المناهج الفقهية الأكاديمية لتشمل مكونات الاقتصاد الحديث والمفاهيم المالية المعاصرة، بما يعين الباحثين على تحقيق المناط الواقعي.
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في فقه النوازل المالية تعمل بروح جماعية تجمع بين الفقهاء والخبراء، وتنتج دراسات تطبيقية رصينة.
- تبني المنهج المقاصدي في دراسة المسائل المالية، بحيث لا يُكتفى بإصدار الأحكام، بل يُبحث في مقاصدها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- توحيد المرجعية الفقهية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال التنسيق بين المجامع الفقهية والهيئات الشرعية؛ لتقليل التباين والاختلاف في القرارات.
- تعزيز فقه المآلات في الاجتهاد المالي، لما له من دورٍ في ضبط الممارسة المالية وفق المصالح العامة ومنع الانحرافات التطبيقية.
- تشجيع البحث النقدي الأكاديمي في القرارات الفقهية المعاصرة، مع مراعاة أدب الخلاف وضوابط النقد العلمي الموضوعي.
- العمل على إنتاج معاجم وموسوعات فقهية مالية معاصرة تُعيد بناء المصطلح الفقهي المالي بلغةٍ موحدةٍ تجمع بين الأصالة والحداثة.

7. قائمة المراجع

- أحمد لشهب، (2019م)، أهمية التكيف في الاجتهاد الفقهي المعاصر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد: 04، العدد: 02، الصفحات 245-266.
- بن بية، عبد الله بن محفوظ، (2018م)، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، دبي، مركز الموطأ.
- جدي، عبد القادر، (2009م)، عمل المفتي في النوازل المعاصرة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، المجلد 24، العدد، 1، الصفحات 33-42.
- الجيزاني، محمد بن حسين، (2006م)، فقه النوازل - دراسة تأصيلية تطبيقية، القاهرة، دار ابن الجوزي.
- الحسني، اسماعيل، (20. 23 فبراير 2023م)، مقاصد الشريعة والمعاملات المالية المعاصرة، عنوان المؤتمر، ضوابط أعمال مقاصد الشريعة في توجيه المعاملات المالية المعاصرة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

- الرازي، محمد بن أبي بكر، (1428هـ)، مختار الصحاح، تحقيق د. يحيى مراد، القاهرة، مؤسسة المختار.
- زين العابدين بن ابراهيم، ابن نجيم، (1413هـ)، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (1417هـ)، الموافقات، القاهرة، دار ابن عفان.
- شباح، اليمين، (2020 - 2021م)، منهج البدائل الشرعية في الاجتهاد المعاصر. المعاملات المالية أنموذجا، قسم الشريعة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر.
- شبير، محمد عثمان، (1427هـ)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس.
- الصالح محمد بن أحمد بن صالح، \$11.17 مارس 2020م)، دور المجامع الفقهية في ترشيد المصارف الإسلامية، بحث للدورة العشرين لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- صبحي، عصام -شهير، صالح، (2022م)، تغير الأحكام الشرعية تطبيقاً وتأصيلاً. المعاملات المالية أنموذجا، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 1، الصفحات 107-137.
- صرموم، رابح، (2014م)، النقد الفقهي مفهومه وأهميته، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 2، الصفحات 52-63.
- الضويحي، أحمد بن عبد الله، (15.17 ماي 2005)، ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية المعاصرة، عنوان المؤتمر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل، دبي.
- العتربي، محمد فتحي حسان سليمان، بن أوانج عبد الباري، (2021م)، قواعد المآلات وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة، مجلة الحكمة العالمية للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 4، الصفحات 88-98.
- بن فارس، أبو الحسين أحمد، (1429هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: أنس الشامي، القاهرة، دار الحديث.
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس، (1998م)، الفروق، بيروت، دار المعرفة.
- قلعي، محمد رواس - قنيبي، حامد صادق، (1996م)، معجم لغة الفقهاء، الأردن، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
- قماز، فريدة، خروبي، عفيفة، (2022)، مصطلح النوازل الفقهية وتغيرات المفهوم، مجلة الصراط، المجلد 42، العدد 4، الصفحات 517-544.

- لعطاوي، فتحي، (2021م)، التكيف الفقهي لقضايا المعاملات المالية المعاصرة ماهيته وأهميته. ومقوماته. ومتطلباته، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 10، العدد: 03، الصفحات 507-538.
- محمد اسماعيل، شعبان، (1998م)، الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، بيروت، دار البشائر، دار الصابوني.
- مناري، مقدودة، (2012م)، تجديد منهج علم أصول الفقه، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 4، العدد 1، الصفحات 403-446.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، (1414هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

8. Bibliography List

- Al-Atrebi, Muhammad Fathi Hassan Suleiman & Bin Awang, Abdul Bari, (2021), The Rules of Consequences and Their Applications in Contemporary Financial Transactions, Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies and Human Sciences, Vol. 3, No. 4, pp. 88–98.
- Al-Duwaihi, Ahmad bin Abdullah, (15–17 May 2005), Regulations of Ijtihad in Contemporary Financial Transactions, presented at the conference: Islamic Financial Institutions: Current Features and Future Prospects, Dubai.
- Al-Hasani, Ismail, (20–23 February 2023), The Objectives of Sharia and Contemporary Financial Transactions, presented at the conference: Regulations for Applying the Objectives of Sharia in Guiding Contemporary Financial Transactions in Accordance with Islamic Law.
- Al-Jizani, Muhammad bin Husayn, (2006), Fiqh of Nawazil: A Fundamental and Applied Study, Cairo, Dar Ibn al-Jawzi.
- Al-Qarafi, Abu Al-Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Idris, (1998), Al-Furuq, Beirut, Dar Al-Ma‘rifah.
- Al-Razi, Muhammad ibn Abi Bakr, (1428 AH), Mukhtar al-Sihah, edited by Yahya Murad, Cairo, Al-Mukhtar Foundation.
- Al-Salih, Muhammad bin Ahmad bin Salih, (11–17 March 2020), The Role of Fiqh Academies in Guiding Islamic Banks, paper presented at the 20th Session of the International Islamic Fiqh Academy Conference.
- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa, (1417 AH), Al-Muwafaqat, Cairo, Dar Ibn Affan.

- Bin Bayyah, Abdullah bin Mahfouz, (2018), Fatwa Making and the Jurisprudence of Muslim Minorities, Dubai, Al-Muwatta Center.
- Ibn Faris, Abu al-Husayn Ahmad, (1429 AH), Maqayis al-Lughah, edited by Anas Al-Shami, Cairo, Dar Al-Hadith.
- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din, (1414 AH), Lisan al-Arab, Beirut, Dar Sadir.
- Ibn Nujaym, Zayn al-Abidin ibn Ibrahim, (1413 AH), Al-Ashbah wa al-Naza'ir According to the Hanafi School, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Jaddi, Abdelkader, (2009), The Work of the Mufti in Contemporary Nawazil, Journal of Emir Abdelkader University, Vol. 24, No. 1, pp. 33–42.
- Laataoui, Fathi, (2021), The Jurisprudential Adaptation of Contemporary Financial Transaction Issues: Its Nature, Importance, Foundations, and Requirements, Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, Vol. 10, No. 03, pp. 507–538.
- Lachhab, Ahmed, (2019), The Importance of Jurisprudential Adaptation in Contemporary Fiqh Ijtihad, Journal of Islamic Sciences and Civilization, Vol. 4, No. 2, pp. 245–266.
- Menari, Maqdouda, (2012), Renewing the Methodology of Usul al-Fiqh, Journal of Scientific Research and Islamic Studies, Vol. 4, No. 1, pp. 403–446.
- Muhammad Ismail, Shaaban, (1998), Collective Ijtihad and the Role of Fiqh Academies in Its Application, Beirut, Dar Al-Basha'ir and Dar Al-Sabouni.
- Qammaz, Farida & Kharoubi, Afifa, (2022), The Term “Fiqh Nawazil” and the Changes in Its Concept, Al-Sirat Journal, Vol. 42, No. 4, pp. 517–544.
- Sarmoum, Rabah, (2014), Jurisprudential Criticism: Its Concept and Importance, Academic Journal of Social and Human Studies, Vol. 6, No. 2, pp. 52–63.
- Shabbah, Al-Yamin, (2020–2021), The Methodology of Sharia Alternatives in Contemporary Ijtihad: Financial Transactions as a Model,

Department of Sharia, Institute of Islamic Sciences, University of El Oued, Algeria.

- Shubair, Muhammad Othman, (1427 AH), Contemporary Financial Transactions in Islamic Jurisprudence, Jordan, Dar Al-Nafa'is.
- Sobhi, Issam & Sherir, Saleh, (2022), The Change of Sharia Rulings: Theoretical Foundations and Practical Applications – Financial Transactions as a Model, Journal of Sharia and Economics, Vol. 11, No. 1, pp. 107–137.
- Qal'aji, Muhammad Rawwas & Qunaibi, Hamid Sadiq, (1996), Dictionary of the Language of Jurists, 1st ed., Jordan, Dar Al-Nafa'is for Printing, Publishing, and Distribution.